المـقدمة

مرت دول الخليج العربي والمنطقة عموما بعدد من التطورات المهمة أثناء العقد الماضي ومن أهمها أحداث الأزمات العربية أو ما يسمى (بثورات الربيع العربي) التي انطلقت شرارتها أواخر عام 2010، وعدّت دول مجلس التعاون سقوط أنظمة كل من تونس ومصر واليمن أحداثاً سياسيةً هامة لها، لا سيما في قراءتها المبكرة للتحولات الجديدة على أنّها لا تحمل فرصة لتوفير البديل من بين الأنظمة الجديدة .

وإنّ أسباب الأزمات الخليجية تكمن في عدد من الأسباب وأهمها قلق الأنظمة السياسية في الخليج من انعكاسات سلبية للربيع العربي الجديد عن الأوضاع الداخلية لدول الخليج العربي لا سيما سقوط النظامين المصري والتونسي، والخشية من سقوط أنظمة حليفة أخرى فضلاً عن زيادة التنافس بين المحاور والتحالفات الإقليمية في المنطقة، وإنّ دول الخليج العربية تخشى التحالفات الإقليمية كالتقارب القطري التركي، وعلاقتها الداخلية في ظل الملفات في المنطقة كالملف السوري والعراقي واليمني والبحريني، وإنّ إحتمالات الأزمات الخليجية والعربية لدول مجلس التعاون الخليجي تسير في ثلاثة مسارات أولها انفراج في الأزمات العربية الخليجية كالأزمة البحرينية والأزمات الخارجية كالأزمة السورية واليمنية، وثانيهما بقاء الوضع القائم، وثالثهما تفاقم الأزمة وتأسيسها على ذلك لجعل الإنجازات المتاحة أمام اطراف الأزمة هو التعامل معها ومع تداعياتها واحتمالات تطورها، إما التوصل إلى تفاهمات تنهي حالة التخوفات وتنتقل إلى مربع التعاون وفق الحد الأدنى، أو الخروج من مربع المواجهة، ووقف حالة الفوضى في المنطقة مع السماح بهامش الخلاف السياسي، سيما الصراع الخليجي القطري، والخليجي اليمني في ظل المواقف المعتدلة لدول مثل عمان والكويت بالدرجة الدنيا من الأزمات الخليجية سيما مع قطر، أو استمرار الصراع لتحقيق الحسم في الأزمة مع قطر، وفي ضوء تشخيص طبيعة الأزمات وأبعادها واحتمالات تطورها وإنجازات المتاحة تبقى الدراسة ثمة فرصة سانحة أمام دول الخليج العربي للخروج من هذه الأزمات لامتلاكها بعض أوراق القوة، ومن أهمها توفير المصلحة الاستراتيجية والحيوية لدول الخليج العربي في الخروج من الأزمة في ضوء فشل المواجهات العنيفة وتنامي المجموعات الإرهابية المتطرفة واتساع دورها واستمرار الترحيب بدور المجلس

وعّده دوراً استراتيجياً، وختاماً للمساعدة في الخروج من الأزمة القائمة لدول الخليج ما يسمى (الربيع العربي) لإعادة الاستقرار للمنطقة ولإعادة الاستقرار في المنطقة فعلى دول مجلس التعاون الخليجي أ، تنسق وتوحد جهودها على أسس مشتركة وموحدة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الموضوع من مسائل كثيرة، ولعل في مقدمتها الأهمية العلمية. فدراسة موضوع إدارة الأزمات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو من الموضوعات المهمة لكثرة هذه الأزمات وتفاقمها، فضلاً عن إنّ الموضوع يهتم بدراسة أزمتين مهمتين وهما الأزمة القطرية والأزمة اليمنية أما الاعتبار التالي في الأهمية هو الاعتبار المكاني والزماني، فالدراسة تهتم في منطقة الخليج العربي ذات المكانات الاقتصادية الكبيرة، والتي تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة للعالم لاحتوائها على اكبر المخزونات للنفط والغاز الطبيعي، وإنّ الأهمية تأتي من إنّ الدراسة تحدد الموضوع بعد عام 2011م، فما حصل بعد هذا العام يعدّ مثل نقطة تحول من تاريخ المنطقة العربية ومنطقة الخليج.

فالموضوع على دراسة أزمات داخلية فقط كالأزمة اليمنية والقطرية بل يتعداها إلى الازمة المصرية والسورية والبحرينية كما أن الموضوع يعطي رؤية مستقبلية لدول مجلس التعاون في الخليج العربي ودوره في معالجة الأزمات الداخلية والاقليمية وموقفه من سياسة المحاور الاقليمية والدولية.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة البحث في الإشكالية الأتية: إنّ تعاظم الأزمات في المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي زاد من انغماس دول مجلس التعاون في هذه الأزمات لهذا اتبعت دول المجلس مجموعة من السياسات لمواجهة هذه الأزمات، والبحث عن سبيل لحلها أن زيادة عدد الأزمات العربية جعل دول الخليج على المحك وضرورة أن يكون لها دور من تلك الأزمات خوفاً من وصولها الى الداخل الخليجي، لتحقيق ذلك تنبثق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

1- ما مفهوم الأزمة، والأزمة الدولية وإدارة الأزمة الدولية ؟
2- متى تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وماهي الأهداف والمؤسسات له؟